السكان ، وتوزعهم — بالارقام — على القطاعات المختلفة ، الزراعة والصناعة والخدمات . وبالتالي يبين هذا الفصل التحول الذي طرأ على التركيب الاجتماعي للسكان مع مقارنة المخيم مع باقي الاحياء الشعبية اللبنانية .

ومن احدى غايات الكاتب في عرضه ودراسته للوضع الفئوي للعمال هي معرفة حدود مساهمة كل فئة من العمال ومجموع السكان في النشاطات السياسية — التنظيمية والنضالية . يقسم الكاتب العمال الى ثلاث فئات : « ١ — فئة البروليتاريا (العمال الصناعيون في المؤسسات الكبيرة) . ٢ — أشباه البروليتاريا (الفئات العمالية الكادحة خارج المؤسسات الكبيرة) . ٣ — فئات عمالية رثة (الفئات العمالية التي تزاول أعمالا هامشية وخدمات ثانوية) » (ص ١٧٣) .

يرتكب الكاتب هنا خطأ في التمييز بين الفئة الاولى والثانية ، اذ ان البروليتاريا ليس بالضروري ان توجد في مؤسسات كبيرة أو صغيرة ما داموا يبيعون قوة عملهم لصاحب العمل ولا يملكون أدوات الانتاج . فالفئة الاولى والثانية اذن هم بروليتاريا . فان التمركز أو عدم التمركز لا يغير في جوهر الامر شيئا على صعيد التقسيم الطبقي . فالبروليتاريا تنشأ داخل الورش والمصانع الصغيرة في الاصل ثم تبعا لتطورات اقتصادية معينة تحصل عملية التمركز . ولا شك ان هذا التمركز يؤدي الى تغيير في نفسية العمال ويعطي خصائص اجتماعية أرقى منها في حال عدم التمركز . أما عن اصطلاح « أشباه البروليتاريا » فانه يستخدم للفئات التي تملك أدوات انتاج ولكنها لا تكفي لاعالتها فتضطر الى بيع قسم من قوة عملهم خلال موسم أو فترة معينة من أوقات العمل . ولا نجد مثل هذه الفئات الا في الريف حيث يوجد الى جانب العمال الزراعيين الذين لا يملكون وسيلة الانتاج (الارض) فئة من أشباه البروليتاريا التي تملك قطعة صغيرة من الارض ويبيعون قوة عملهم لغيرهم من الملاكين .

أما على صعيد تصنيف الفئات غير العمالية فان الكاتب يقع في خطأ آخر . وبالرغم من تحفظه « المنهجي الوجيه » لا يحق للكاتب ان يصنف فئات البرجوازية الصغيرة « الكادحة » في صفوف فئات العمال نتيجة تأرجح الوضع المهني ومستوى الاجر — اذ ان التقسيم الطبقي أو الفئوي لا يعتمد اطلاقا على مستوى الاجرة ، هذا من الناحية النظرية العلمية . أما اذا ظن الكاتب ان هناك خصوصية في المخيم الفلسطيني فهو مخطىء أيضا . فلو كان الامر كذلك لنسفنا كل الاسس التي اعتمد عليها الكاتب في تصنيفه للفئات العمالية وخاصة الفئات العمالية الرثة . فان دخل بعض هذه الفئات (بائع بانصيب مثلا) يبلغ أحيانا ثلاثة أضعاف أو أربعة أضعاف دخل البروليتاريا أو أشباه البروليتاريا ، ومع ذلك فهم لا يشكلون فئة أرقى اجتماعيا . لذلك فان الكاتب قد اخطأ في اعتبار العاملين لحسابهم الخاص من صفوف العمال خاصة باعة الخردة أو تحف شرقية أو في مهنة التريكو والخياطة . ان ارتكاب مثل هذا الخطأ يكرس الخطأ الموجود في اتحاد العمال (فرع تل الزعتر) فمسؤول الاتحاد موظف وأعضاء مجلس الاتحاد بمعظمهم من « المعلمين » الصناعيين أو أصحاب الدكاكين وتجار الخردة الصغار وغيرهم من فئات ارستقراطية العمال .

العمل النقابي الفلسطيني : يقع الكاتب في نفس خطأ الاقتصاديين عندما يحدد بشكل عام أهمية العمل النقابي .. ففي أكثر من مكان في الكتاب يذكر ان العمل السياسي الجماهيري ينطلق من الحاجيات المباشرة للجماهير . وان النضال المطلبي هو نقطة الانطلاق في نجاح أي عمل سياسي واسع . فكما ان الكاتب قد اندفع عمليا خلف عفوية جماهير المخيم وذلك بعرضه لتلك المطالب باسم الاهالي ، فانه يؤكد ذلك على المستوى النظري ولكن الواقع قد أثبت بدون شك ان العمل السياسي للثورة الفلسطينية قد نجح وتطور واستقطب كل الجماهير منذ اللحظة الاولى دون ان يكون هناك حاجة لتحقيق أية مكتسبات مادية مباشرة وآنية . وهذه الواقعة تثبت عكس ما يحاول الكاتب أن يشدد عليه . فان نزعة المكتسبات الحالية والمباشرة هي نزعة عفوية نقابية محدودة . ولا ينجر خلفها سوى البسطاء من الناس .

دور النقابة في ظل الثورة : ذكر الكاتب انه لا يوجد علاقات استغلال داخل صفوف التجمعات الفلسطينية . لأن الصراع الطبقي داخل وحدة المخيم لا يوجد لها أساس مادي . وبالتالي فان للعمل النقابي الفلسطيني مجال آخر للنشاط داخل الوحدة الاجتماعية الفلسطينية . ان أهم القضايا المطلبية